



أولويات للجمعية العامة للأمم المتحدة 2019 المركز السوري للعدالة والمساءلة





استعداداً للأسبوع رفيع المستوى القادم للجمعية العامة للأمم المتحدة، يحدّد المركز السوري للعدالة والمساءلة أولويات المناصرة الخاصة به. ويأمل المركز السوري في أن تستغل الدول الأعضاء الفرصة التي تتيحها الجمعية العامة للضغط على الحكومة السورية وحلفائها والدول المستضيفة للاجئين بشأن قضايا حقوق الإنسان الملحة، وأن تتاح لمنظمات المجتمع المدني السورية الفرصة لإيصال الأولويات إلى المبعوث الخاص للأمم المتحدة، وكذلك تلقّي تحديثات جوهريّة عن الجهود التي يبذلها. ويجب أن تكون الأمم المتحدة هي المنتدى لإقامة سلام عادل في سوريا وليس الجهود المنافسة في أستانا أو في أي مكان آخر.

وخلال الأسبوع رفيع المستوى، يحدّد المركز السوري المبعوث الخاص والدول الأعضاء على تركيز جهودهم على الأولويات التالية:

- 2-- إطلاق سراح المعتقلين
- 3-- وقف دائم لإطلاق النار ووصول المساعدات الإنسانية إلى إدلب
- 4-- حماية اللاجئين من العودة القسرية
- 5-- وقف الإنتهاكات ضد الملكية العقارية
- 6-- العدالة في شمال شرق سوريا

إن المركز السوري للعدالة والمساءلة (SACJ) هو منظمة غير ربحية بقيادة سورية، ومتعددة مصادر الدعم. ويتطلع المركز إلى سوريا ينعم فيها الناس بالعدل واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون — حيث تعيش جميع مكونات المجتمع السوري بسلام. ويعرّز المركز السوري العدالة الانتقالية وعمليات المساءلة في سوريا من خلال جمع التوثيقات وحفظها وتحليل البيانات وفهرستها، وتعزيز الخطاب العام حول العدالة الانتقالية — داخل سوريا وخارجها. لمعرفة المزيد، يرجى زيارة ar.syriaaccountability.org.

صورة: عدسة شاب دمشق

إطلاق سراح المعتقلين

ما فتئ الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين يمثل الأولوية القصوى لمنظمات المجتمع المدني السوري. إذ تشير التقارير إلى انتهاكات واسعة النطاق في مراكز الاعتقال الحكومية وغير الحكومية على حدٍ سواء بينما تعاني الأسر دون علمها بمصير أحبائها. ولقد فشلت المفاوضات حول المعتقلين من خلال "مسار أستانا" في تحقيق نتائج لم تتجاوز عمليات تبادل مقاتلين على نطاق صغير. وبينما أعرب المبعوث الخاص للأمم المتحدة في البداية عن دعمه لإطلاق سراح المعتقلين، إلا أنه لم يُفلح في تقديم تحديثات جوهرية عن جهوده سواء علانية أو مباشرة إلى المجتمع المدني، ولم يحضر إحاطة مجلس الأمن التي عُقدت مؤخراً مع "عائلات من أجل الحرية" والتي ركزت على هذه القضية.

ينبغي على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تضغط من أجل:

- الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين في سوريا، وألا يقتصر ذلك على المقاتلين وأسرى الحرب
- وقف عمليات اعتقال النازحين واللاجئين العائدين إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية
- الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بحالة ومكان وجود أي سجناء متبقين والتمه الموجهة إليهم
- تعليق المحاكم الميدانية العسكرية ومحكمة الإرهاب، وتجميد جميع أحكام الإعدام الصادرة عن هذه المحاكم
- إتاحة وصول مجموعات المراقبة (مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر) إلى السجون ومراكز الاعتقال الحكومية وغير الحكومية
- لتحقيق ذلك، يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الدعوة إلى الخطوات التالية:
- إنهاء احتكار "مسار أستانا" للمفاوضات الخاصة بالمعتقلين وعودة المناقشة إلى المسار الذي ترعاه الأمم المتحدة في جنيف
- ضمان الاتصال المنتظم بين منظمات المجتمع المدني السورية والمستشار الخاص للمبعوث الأممي المعني بالمعتقلين
- استمرار التدقيق من قبل مجلس الأمن الدولي بشأن هذه المسألة، بما في ذلك قرار يتضمن النقاط المذكورة أعلاه بشأن المعتقلين في سوريا

وقف دائم لإطلاق النار ووصول المساعدات الإنسانية إلى إدلب

يتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تمنح الأولوية لوقف دائم لإطلاق النار ووصول المساعدات الإنسانية إلى إدلب، حيث يعاني ملايين المدنيين، وكثير منهم من النازحين، تحت القصف ونقص المساعدات الأساسية. وفي حين يتم العمل بوقف إطلاق نار هش، إلا أنه قد تعرّض لانتهاك بالفعل. حيث أسفرت الأشهر الأربعة الأخيرة من الغارات الجوية عن تدمير مستهدف للعديد من المرافق الطبية، فضلاً عن نزوح ما بين 400,000 – 900,000 مدني.

ينبغي على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تناصر الخطوات التالية:

- تنفيذ وقف دائم لإطلاق النار في إدلب، مع مراقبة حثيثة لتتبع جميع انتهاكات وقف إطلاق النار
- نقل المفاوضات حول إدلب من أستانا إلى الأمم المتحدة، مما يضمن للمجتمع الدولي قدرة أفضل على ضمان صمود الاتفاق ومراقبته
- وصول المساعدات الإنسانية والطبية العاجلة إلى إدلب
- تمويل المساعدات الإنسانية لإدلب، بغض النظر عن وجود هيئة تحرير الشام في هذه المحافظة
- اتفاق بين أوروبا وتركيا يسمح للمدنيين المعرضين للخطر في إدلب بعبور الحدود والتماس اللجوء في تركيا

حماية اللاجئين من العودة القسرية

في عام 2019، تبيّن لبنان وتركيا تدابير قاسية لزيادة عودة اللاجئين. حيث تم ترحيل السوريين في لبنان وتركيا بشكل تعسفي من قبل قوات الأمن المحلية في انتهاك لمبدأ عدم الإعادة القسرية. وأفادت تقارير عن احتجاز بعض السوريين في تركيا لأسابيع دون محاكمة عادلة وإرغامهم على التوقيع على إفادات عودة "طوعية". بالإضافة إلى ذلك، وضعت الحكومة اللبنانية سياسات قسرية تهدف إلى طرد السوريين من خلال الحيلولة دون حصولهم على العمل والتعليم والسكن والموارد الأساسية الأخرى. ولا تُعتبر العودة طوعية في ظل هذه الظروف القسرية. وينبغي ألا يتم الضغط على السوريين للعودة، حيث لا تزال البلد غير آمنة.

ينبغي على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تناصر الخطوات التالية:

- الوقف الفوري لعمليات الترحيل القسري إلى سوريا
- وقف الاعتقالات واحتجاز العائدين من قبل الحكومة.
- الضغط على تركيا لوقف أي ترحيل للسوريين ووقف العمل بالقاعدة التي تقضي بوجوب قيام اللاجئين السوريين غير المسجلين في اسطنبول بمغادرة المدينة بحلول 30 تشرين الأول/أكتوبر
- وقف التدابير الحكومية الأخرى التي قد تؤدي إلى الترحيل أو العودة غير الطوعية، مثل تدابير الحكومة اللبنانية بما في ذلك الهدم القسري لأماكن إيواء اللاجئين وخلق العقبات التي تحول دون حصول السوريين على تصاريح عمل قانونية
- الإصرار على أن تلعب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين دوراً رائداً في تيسير جميع عمليات العودة وضمان أن تكون العودة طوعية
- تركيز المساعدات على دعم اللاجئين أينما كانوا، لضمان عدم تحفيز اللاجئين على العودة غير الآمنة بسبب تدني مستويات المعيشة في البلدان المستضيفة
- اشتراط تقديم المعونة إلى البلدان المستضيفة على أساس احترامها للقانون الدولي والحماية المستمرة لمجتمعات اللاجئين

وقف الإنتهاكات ضد المُلْكِيَّة العَقَارِيَّة

ينبغي أن يتمتع السوريون، سواء أولئك الذين فرّوا من البلد أو نزحوا داخلياً، الحق في العودة إلى المنازل التي تركوها وراءهم. ولكن بعد حرب طويلة ونزوح جماعي، تم تدمير العديد من المنازل أو الاستيلاء عليها وبيعها أثناء غياب المالك الأصلي. وتتفاقم هذه المشكلة بسبب سياسات الحكومة السورية، مثل القانون 10، الذي يمنح الحكومة السورية سلطة تقديرية واسعة في إعادة تنظيم المناطق السكنية لغرض إعادة الإعمار والمصادرة، دون تقديم تعويض مالي كاف لأولئك النازحين. ويتم استخدام هذا التشريع كأداة للتغيير الديموغرافي ويمكن أن يصبح عائقاً رئيسياً أمام عودة اللاجئين. وحتى تاريخه، هدمت الحكومة السورية منازل اللاجئين والنازحين في مدينة القابون، وتمضي عملية الهدم وإعادة الإعمار بموجب القانون 10 في برزة. وسيكون برنامج استرداد الممتلكات ضرورياً من أجل إدارة النزاعات وضمان عودة عادلة للنازحين واللاجئين. وفي غضون ذلك، يجب على الحكومة السورية تجميد جهود تدمير الممتلكات ومصادرتها، حتى لا تزيد من تعقيد جهود استرداد المُلْكِيَّة وتحقيق السلام في المستقبل.

ينبغي على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تناصر الخطوات التالية:

- ينبغي أن يُبرز المبعوث الخاص للأمم المتحدة الحاجة إلى استرداد المُلْكِيَّة في مفاوضات السلام الجارية.
- ينبغي تعيين مستشار لمكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة يتمتع بخبرة في برامج استرداد المُلْكِيَّة وقانون المُلْكِيَّة السوري.
- يجب على الحكومة السورية وقف جميع جهود إعادة التنظيم والمصادرة، والامتناع عن إصدار أي قوانين جديدة للمُلْكِيَّة حتى انتهاء النزاع، وفي ذلك الوقت يمكن إصدار التشريعات اللازمة بالتشاور مع آلية استرداد المُلْكِيَّة.

العدالة في شمال شرق سوريا

في أعقاب الهزيمة الإقليمية التي مُني بها تنظيم داعش، تكافح السلطات المحلية في شمال شرق سوريا لمعالجة قضية الآلاف من مقاتلي داعش المعتقلين وأعضاء التنظيم، وما زالت العائلات تبحث عن أحبائها الذين احتجزهم تنظيم داعش أو اختفوا خلال غارات جوية شنتها قوات التحالف. وألقت قوات سوريا الديمقراطية القبض على الآلاف من مقاتلي داعش السابقين، ووضعت عشرات الآلاف من النساء والأطفال من أعضاء الداعش في معسكرات اعتقال. وفي الوقت الحاضر، يتم احتجاز حوالي 73,000 امرأة وطفل في ظروف مزرية في مخيم الهول. وفي حين تم إطلاق سراح بعض أعضاء وعائلات داعش من السوريين من قبل قوات سوريا الديمقراطية، فإن مصير معظم المعتقلين ما زال في طي النسيان. وترفض العديد من الدول إعادة مواطنيها الذين انضموا إلى تنظيم داعش أو الذين وُلدوا تحت سيطرته.

وفي الوقت نفسه، لا يزال عدد لا يحصى من المدنيين في عداد المفقودين في شمال شرق سوريا. حيث تم اكتشاف مقابر جماعية في مختلف أنحاء الأراضي التي كانت خاضعة لتنظيم داعش. وفي الرقة، تم اكتشاف أكثر من عشرة مقابر جماعية منذ عام 2018، تحتوي على أكثر من 5,000 جثة. ويفتقر فريق الاستجابة الأولي في الوقت الحالي إلى الموارد والخبرات اللازمة للحفاظ على بيانات الطب الشرعي ويتم فقدان الأدلة القيمة وتدميرها. وتنتظر العائلات معلومات عن مصير أحبائها، ولم يتم دفع تعويضات لضحايا الغارات الجوية التي شنتها قوات التحالف.

ينبغي على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تناصر الخطوات التالية:

- ينبغي على الحكومات الأجنبية إعادة المواطنين المحتجزين حالياً لدى قوات سوريا الديمقراطية لمحاكمتهم أو قضاء أحكام قضائية.
- ينبغي على دول التحالف تقديم دعم مالي وخبرات لمحاكمة جرائم الحرب في شمال شرق سوريا، ويجب إنشاء آلية دولية لمراقبة وضمان توفير الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمات العادلة لجميع المتهمين.
- ينبغي أن تتضمن أي جهود في الملاحقة القضائية إجراء تحقيقات حول الأشخاص المفقودين ومواقع المقابر الجماعية ومراكز الاعتقال وجرائم داعش الأخرى. وقد يمتلك المقاتلون المسجونون معلومات يمكن أن تساعد العائلات المفجوعة في معرفة مصير أحبائها.
- ينبغي توفير تمويل لبرنامج إعادة الإدماج لعائلات داعش والمجتمعات التي يعودون إليها.
- ينبغي على السلطات المحلية ضمان أن الأطفال المولودين في إطار تنظيم داعش لأمهات سوريات وآباء أجانب يتمتعون بنفس الحقوق الممنوحة للمواطنين السوريين، بما في ذلك الحصول على الرعاية الطبية والتعليم.
- ينبغي على الحكومات الدولية توفير تمويل وموارد لبرنامج استخراج الجثث والأشخاص المفقودين.
- ينبغي على دول التحالف إجراء تحقيق في الخسائر في صفوف المدنيين الناجمة عن الغارات الجوية للتحالف وتقديم تعويضات مالية لأفراد العائلة الباقين على قيد الحياة.